الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
Egyptian Media Production City Co.
(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية ــ قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات) عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠ .

وإذ نشكر لكم سلفاً حسن تعاونكم معنا ،،،

و تفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مدير إدارة
علاقات المستثمرين
(محمود مصطفي محمود)

رئيس مجلس الإدارة

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 15515 P.O.Box: 5
Tel.: +(202) 38555064 / (10 Lines) Tel.: +(202)38555094 (10 Lines)
Fax: +(202) 38555053

مدينة الإنتاج الإعلامى - مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥
تليفون: ٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢ +) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢ +) ١٠ خطوط
فاكس: ٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢ +)

www.empc.com.eg

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام
مرفقات : /
التوقيع :
٥٢
٢٠٢١/٣/١

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى ش.م.م

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

برجاء الإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام ،،،

تحريراً فى : ٢٠٢١/٣/١

يعتمد،،

وكيل الوزارة

القائم بأعمـــال

مدير إدرة مراقبة الحسابات

محاسب / محمد عبد العاطى محمد

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
مكتب رئيس مجلس الإدارة
وارد رقم (٤٢٢)
التاريخ : ٢٠٢١/٣/٢ المرفقات (٣)

جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير مراقب الحسابات على

القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى (ش.م.م)

عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١

****

إلى السادة / مساهمى الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى :

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى " شركة مساهمة مصرية " مرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحرة وتخضع لإحكام القانون رقم (٨) لسنه ١٩٩٧ و المعدل بالقانون رقم (٧٢)لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف

مسئولية مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدله مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض أبداء الرأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدله المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافيه ومناسبة وتعد أساسا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أسباب ابداء رأى متحفظ :

- تبين قيام الشركة برد مبلغ نحو ١٧,٥مليون جنيه من مخصص القضايا السابق تكوينه بمبلغ٣٠مليون جنيه والمكون لمقابلة الحكم النهائى الصادر لصالح شركة ثرى اس والبالغ ٦٠ مليون جنيها منذ سنوات سابقة. وقد تم الرد بناءا على الحكم النهائى الصادر لصالح شركة المدينة وضد شركة ثرى اس فى ٢٠٢٠/٧/٢٨ والذى حكم فيه بتعويض قدره ٥ مليون دولار اى ما يعادل نحو ٧٧,٥٠٠ مليون جنيها مصرى بالاضافة الى احكام سابقة صدرت لصالح الشركة ايضا بتعويض ٧٠ الف دولار ، ٣,٥٢٩ مليون جنيها ترتب على ذلك قيام الشركة برفع دعوى مقاصة برقم ٢٠٢٠/٤٨٧٧ لاجراء مقاصة قضائية بين ما لها وما عليها من ديون.

و قد ترتب على ذلك :-

أ-تضمين الايرادات مبلغ ١٢,٥مليون جنيها نتيجة رد المخصص المذكور اعلاه على الرغم ان دعوى المقاصة ما زالت متداولة ولم يتم البت فيها او انتهاءها بالاضافة الى تدعيم مخصص العملاء بنحو ٣,٢٠٨مليون جنيها دون وجود اى سند او دراسة.

ب-تم اعدام مبلغ بنحو ١,٧٩٢ مليون جنيها تمثل قيمة المديونية المستحقة على شركة ثرى اس دون وجود اى اسباب توضح ذلك وكذا دون الحصول على موافقة مجلس الادارة بالمخالفة للبند (١٤) من الاحكام العامة بمجموعة اللوائح المالية الصادرة من الشركة .

نوصى بالإفادة عن الموقف القانونى مع ضرورة الافصاح فى ضوء ما يستجد عليها.

- بلغ رصيد مخصص إضمحلال مديونية العملاء فى٢٠٢٠/١٢/٣١ بنحو ٩١,٩٦٥ مليون جنيها على الرغم من وجود عدد(٥) عملاء مرفوع بشانهم قضايا لم يتم تكوين مخصص بشأنها بالاضافة الى المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للاعلام و البالغ نحو٥١,٤٥٧مليون جنيه و خاصة فى ظل وجود حكم نهائى من لجنة فض المنازعات بالاعتراف بجزء من المديونية بنحو ٢٢,٢٣٣مليون جنيه.

نوصى اعادة دراسة مخصص الاضمحلال فى العملاء مع ضرورة وضع اسس موحدة واضحة عند تكوين الاضمحلال ونظرا لما سبق لم نتمكن من الحكم على مدى كفاية الاضمحلال من عدمه .

• يتصل بما سبق عدم كفاية مخصص القضايا (مخصصات بخلاف الاهلاك) حيث يتضمن مبلغ ١٠مليون جنيه و الذى يخص الدعوى المرفوعة من قبل المجلس الاعلى للثقافة (شركة مصر للصوت والضوء سابقا) على الرغم من صدور حكم اول درجة لصالح شركة مصر للصوت و الضوء والذى الزم الشركة بسداد نحو٢١,٦٧١مليون جنيه بالاضافة الى فوائد بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة و حتى تمام السداد ، مما يستوجب معه ضرورة تدعيم المخصص المذكور و بما يتناسب مع قيمة الالتزام المحتمل على الشركة.

نوصى بتدعيم المخصص خاصة فى ظل صدور احكام ضد الشركة .

•ظهر رصيد حساب الارباح المرحلة بنحو ٢٤٨,٢٤٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبالفحص تبين ان هذا المبلغ يشمل الارباح المرحلة للاكاديمية بنحو ٤٠,٥٢٧مليون جنيها طبقا للميزانية المعدة من الاكاديمية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ومبلغ بنحو ٢,٠٥١ مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلامية و مبلغ بنحو ٢٠٥,٦٦٤مليون جنيه لباقى انشطة المدينة و قد تبين لنا ما يلى:

○لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٨/٣١ طبقا لميزانية الاكاديمية.

○تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥حتى٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة ليبلغ صافى الارباح التى تم توزيع نسبة ٥٠% منها على مبلغ نحو ٣٩,٩مليون جنيه فى حين كان يجب احتسابه على اساس السنوات التى تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر بمبلغ نحو٥١,٥ مليون جنيه حيث نصت المادة ٢٤ من القانون٥٢لسنه١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنويا و ليس على رصيد الارباح المرحلة.

○تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (فى صورة منح او علاوات او مكافات تشجيعية او خدمات وفق النظم التى تضعها وزارة التعليم العالى) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوى او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته.

نوصى بضرورة مراعاة اجراء التسويات التصويبية اللازمة لما لها من اثر على ارصدة المركز المالى للشركة.

•لم يتم تحميل الاصول الثابتة بقيمة ضريبة القيمة المضافة على الاجهزة المستعملة التى اشترتها الشركة لمركز الخدمات الاعلامية و التى قامت بسدادها وخصمها من الاقرار الضريبى الخاص بالضريبة المشار اليها و ذلك بالمخالفة للفقرة ١١من المادة ١٠ من القانون رقم٦٧لسنه٢٠١٦ باصدار الضريبة على القيمة المضافة و التى تشير الى عدم امكانية خصم تلك المبالغ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع و التى بلغ ما امكن حصره منها نحو ١,٢٢مليون جنيه منها ٦٥٠ألف جنيه خلال عام٢٠١٩ و مبلغ ٥٧٠ألف جنيه خلال *عام*٢٠٢٠ .

نوصى بضرورة اجراء التسويات اللازمة باجراء التخفيض من حساب مصلحة الضرائب واضافته الى تكلفة الاصول الثابتة مع احتساب الاهلاكات الواجبة عليه.

•لم يتم تقييم الارصدة الدائنة لبعض عملاء التسويق(ذات الطبيعة النقدية) بالمخالفة للفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم(١٣) والخاص باثار التغيرات فى اسعار العملات الاجنبية مما نتج عنها فروق عملة بلغ ما امكن حصره منها بنحو٤٦,١٠٤مليون جنيه واجبة الادراج ضمن قائمة الدخل مع تعديل حساب العملاء بها.

و يتصل بما سبق استمرار ملاحظاتنا بشأن عدم تقييم العملات الاجنبية لبعض ارصدة العملاء المتوقفة المدينة وذلك بالمخالفة ايضاً لما ورد بالفقرة(٢٣)من معيار المحاسبة المصرى المشار اليه حيث قامت الشركة بتقييم ارصدة العملاء المتوقفين من التسويق دون التجارى بغير توضيح لاسباب ذلك.وهو مانتج عنه فروق عملة بلغ ماامكن حصره منها نحو١٤,٣٣٢مليون جنيه.

نوصى بضرورة مراعاة اثبات فروق العملة ليظهر حساب العميل على حقيقته مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

•تلاحظ مخالفة الشركة للبنود ٣٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصرى رقم "١" الخاص بعرض القوائم المالية و الذى يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد و المصروف ازاء ما تبين من:

أ- اجراء مقاصة فيما يخص الايرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية والبالغة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو١٢,٩٨٨مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة .

ويتصل بما سبق ضرورة مراعاة تحديث الافصاحات و الايضاحات المرتبطة بالقطاعات التشغيلية طبقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم"٤١" و بما يتناسب مع التعديلات المطلوبة.

ب - تخفيض بعض البنود المصروفات بالقيمة البيعية لتلك الخدمات بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٤٦ مليون جنيها فى حين كان يجب تحميلها على حسابات الايرادات المختصة .

نوصى بمراعاة عدم اجراء مقاصة بين بنود الايرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.

• لم يتم الالتزام بما ورد بالفقرة (١٢، ١٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم(٢٤) و الخاص بالمحاسبة عن الضرائب و التى تقضى بان يتم الاعتراف بالضرائب الجارية التى لم يتم سدادها بعد كالتزام و يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التى ينتظر خضوعها للضريبة حيث لم يتم تحميل القوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ باى ضرائب على الدخل سواء جارية او مؤجلة و ذلك بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية الموجودة خارج المنطقة الحرة.

كما لم يتم الافصاح عن الموقف الضريبى الخاص بضريبة الدخل و القيمة المضافة بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية و الضريبة العقارية للشركة ككل.

نوصى بضرورة الالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية الصادرة فى هذا الشأن.

- لم تقم ادارة الشركة بتقديم الاقرار الضريبى على ارباح الاشخاص الاعتبارية عن عام ٢٠١٩ فى ظل خضوع نشاط المقرات الاعلامية للضريبة و ذلك تفاديا للعقوبات و الغرامات الواردة بالقانون رقم ٩١لسنه٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية وتعديلاته.

نوصى بضرورة الالتزام باحكام قوانين الضرائب.

الرأى المتحفظ :

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه على القوائم المالية فمن راينا ان القوائم المالية للشركة تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ م ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرة توجيه الانتباه:-

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا ، تلاحظ ما يلى:

- تضمن حساب النقدية بالبنوك فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ ٦٦٠٣٧دولار امريكى بما يعادل ١,٠٤مليون جنيه مجمدة لصالح نزاع قضائى بشأنه و ذلك طبقا للشهادة البنكية الواردة من البنك الاهلى المصرى الخاصة بالمقرات دون افصاح الشركة عن هذا المبلغ.

- بالاشارة الى الافصاح رقم(٤٠)الخاص بالافصاح عن تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادى والمالى تلاحظ لنا مايلى:

أ-لم يتم موافاتنا بالدراسة التى تم على اساسها تحديد الاثار المترتبة على فيروس كورونا.

ب-تم الاشارة الى بعض التاثيرات المترتبة على فيروس كورونا دون قياس لقيمة تلك التاثيرات.

- تبين عدم التزام الشركة بنص المادة (٧٩) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يخص تفرغ العضو المنتدب للادارة وكذا نص المادة (١٧٧) من ذات القانون وما يترتب على ذلك من اثار .

وقد أفادت الشركة بأن هناك موافقة من معالى رئيس مجلس الوزراء على شغل هذا المنصب حتى ٢٠٢٢/١ .

- تبين تضخم رصيد المديونية المستحقة على الشركة العربية الفندقيه و البالغ فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣٩,٣١١مليون جنيه بما يخالف القرار الصادر من اخر لجنة دراسة ارصدة العملاء والمؤرخ فى ٢٠١٨/٥ و الذى اوصى بضرورة الانتهاء من سداد كافة المستحقات المالية السابقة مع سداد كافة المديونيات المستجدة اولا باول.

تقرير عن المتطلبات القانونية :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص قانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بالحسابات. تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة والمعدة وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩لسنة١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبتت بها تلك البيانات بالدفاتر.

تحريراً فى: ٢٠٢١/٣/١

مدير عام

نائب مدير الإدارة

"محاسبة/ شريفة ابراهيم محمد"

مدير عام

نائب مدير الإدارة

"محاسب/ رامى اميل أمير"

وكيل الوزارة

النائب الأول

محاسب/ امام الشافعى مصطفى نقريش

وكيل الوزارة

القائم باعمال مدير الادارة

" محاسب / محمد عبد العاطى محمد "